بسم الله الرحمان الرحيم ،
الحمد الله وحده ،

تونس في : 2017/04/04

من نائب الشعب غازي الشواشي
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : توجيه سؤال كتابي إلى وزير الشؤون المحلية والبيئة
طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الداخلي

تحية طيبة ،
أما بعد،

حسب عديد المعطيات والمعلومات التي وصلتنا يبدو أن هناك تجاوزات وســـــــوء إدارة و تصرف وشبهة فساد داخل الوكالة الوطنية لحماية المحيط .

هذه الوكالة التى تزخر بالكفاءات والتي من مسؤولياتها لعب دورا هاما في الوقاية من تلوث المحيط ومراقبة وتطبيق القانون على كل من يعتدي على المحيط والبيئة.
إلا أن هذه الوكالة أصبحت تعيش مشاكل داخلية أثرت على أدائها من ذلك قرار إلحاق رئيسا مديرا عاما بدون أن يتم التأشير عليه من قبل رئاسة الحكومة وفقا للتراتيب الجاري بها العمل إلى جانب المحسوبية في التسميات مثل تسمية زوجة المدير العام في خطة وظيفية بإدارة الإعلامية بالرغم من انعدام إختصاصها في هذا المجال وتعمدها عدم مباشرتها للعمل منذ تكليفها وأنه بالرغم من ذلك يتم منحها عدد مهني لا يتناسب مع عملها ومجهودها وإعتراض رئيسها المباشر على ذلك.

إضافة إلى هذه التجاوزات هناك عبث بمقدرات المؤسسة مثل تمتع المدير العام بعدد أربع سيارات إدارية في حين أن القانون لا يمنحه إلا سيارة وحيدة فقط.

هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المدير العام على حسن إدارة المؤسسة والتصرف السليم في مواردها المالية والبشرية الشيء الذي أثر سلبا على أداء الوكالة على جميع المستويـــــــات (عمل المراقبة،التعاون الدولي،الدراسات،الصلح مع المؤسسات الملوثة،متابعة الأوساط البيئية ...الخ) إذ أنه لم يتم إنجاز وتنفيذ ميزانية التنمية **لسنة 2016 إلا في حدود 18%** وهي نسبة متدنية جدا الشيء الذي دفع بوزارة المالية إلى عدم منح الوكالة الإعتمادات الضرورية لميزانية التنمية **لسنة 2017** .

كما يبدو أنه تم إلحاق إطار كان يعمل بوزارة المواصلات ليشتغل خطة رئيس مديرية وهو ينتمي إلى حزب سياسي في الإتلاف الحاكم بالرغم من أن هذا الإطار ليس له المستوى ولا الإختصاص ولا الخبرة في المجال الشيء الذي دفع النقابة الأساسية للوكالة رفض قرار إلحاقه.

أسأل هنا هل أن وزارتكم على علم بتفاصيل ما يجرى داخل الوكالة الوطنية لحماية المحيط من تجاوزات وسوء إدارة وسوء تصرف ومحسوبية في التسميات ؟
وما هو برنامج الوزارة لإنقاذ هذه المؤسسة ودعمها للقيام بدورها المناط بعهدتها ؟

النـــائـــب
غازي الشواشي

الجمهورية التونسية

--/***/--

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

تونس في 26 أفريل 2017

3483

من وزير الشؤون المحلية والبيئة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيين

المرجع: مراسلتكم عدد 464 بتاريخ 17 أفريل 2017.

المصحوب: إجابة الوزارة

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه المتعلق بسؤالين كتابيين توجه بهما النائبة المحترمة السيدة سامية عبو والنائب المحترم السيد غازي الشواشي أتشرف بأن أنهي اليكم طي هذا إجابة الوزارة على السؤالين.

والسلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة

رياض المؤخر

مجلس نواب الشعب
الواردات
8 ماي 2017
رمز الإدارة ..... إعداد

الجمهورية التونسية

-/***/-

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

تونس في 26 أفريل 2017

3483

من وزير الشؤون المحلية والبيئة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيين

المرجع: مراسلتكم عدد 464 بتاريخ 17 أفريل 2017.

المصحوب: إجابة الوزارة

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه المتعلق بسؤالين كتابيين توجه بهما النائبة المحترمة السيدة سامية عبو والنائب المحترم السيد غازي الشواشي أتشرف بأن أنهي اليكم طي هذا إجابة الوزارة على السؤالين.

والسلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة

رياض المؤخر

الجمهورية التونسية

--/***/--

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

تونس في 26 أفريل 2017

إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة
على السؤال الكتابي للسيد النائب غازي الشواشي
حول مجالات التصرف في الوكالة الوطنية لحماية المحيط

1- فيما يتعلق بإلحاق مدير عام بالوكالة بدون التأشير على قرار الإلحاق من قبل رئاسة الحكومة: تنفيذا لتسمية السيد صالح الحسيني مديرا عاما للوكالة الوطنية لحماية المحيط، تمّ نقل المهام بين المدير العام السابق والمدير العام الجديد بتاريخ 28 سبتمبر 2015، ومنذ هذا التاريخ انطلق السيد صالح الحسيني في إدارة شؤون المؤسسة عملا بمبدأ استمرارية المرفق العام في حين أنّ الإجراءات الإدارية المتعلقة بإلحاق المعني بالأمر من قبل وزارة البيئة و التنمية المستدامة آنذاك إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط تمّ استيفاؤها بالتأشير عليها من قبل مصالح رئاسة الحكومة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل، والتي دخلت حيّز النفاذ منذ التاريخ المذكور (28 سبتمبر 2015).

2- بالنسبة للمحسوبية في تسمية زوجة المدير العام في خطة مديرة للإعلامية بالوكالة رغم عدم اختصاصها في المجال: تمّت تسمية السيدة بسمة الحسيني في خطة مديرة للإعلامية بمقتضى مقرر بتاريخ 31 جويلية 2015 أي قبل تسمية السيد صالح الحسيني مديرا عاما للوكالة (28 سبتمبر 2015) علما وأنّ الخطة شاغرة منذ ثلاث سنوات وأنّ المعنية بالأمر تستوفي الشروط المستوجبة للتسمية طبقا لما نصّ عليه الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية، و الأمر عدد 3457 لسنة 2008 المؤرخ في 3 نوفمبر 2008 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1403 لسنة 2007 المتعلق بإسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بالوكالة الوطنية لحماية المحيط.

كما تجدر الإشارة أن التفقدية العامة بوزارة الشؤون المحلية والبيئة باشرت بإذن من الوزير بداية سنة 2017 مهمة تفقد على التصرّف في الوكالة وهي بصدد إتمام إعداد تقرير التفقد وسيقع اتخاذ الاجراءات المناسبة في حالة ثبوت اخلالات تتعلق بالموضوع المثار وسنوافيكم بنتائج التفقد حال استكمالها.

3- فيما يتعلّق بتمتّع المدير العام بعدد أربع سيارات إدارية والحال أنّ القانون لا يمنحه التمتع إلاّ بسيارة واحدة: يجدر التذكير بأنّ المدير العام يتمتع بسيارة وظيفية واحدة طبقا للأمر الحكومي عدد 2217 لسنة 2015 مؤرخ في 11 ديسمبر 2015 المتعلق بضبط نظام تأجير رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية و أنّ السيارة الموضوعة على ذمّته وهي من نوع Audi A4 قديمة (تاريخ أول إذن بالجولان ديسمبر 2003) وتعرّضت إلى حوادث أثّرت على مردوديتها ممّا اضطرّه إلى استعمال سيارة مصلحة من نوع ميتسوبيتشي تابعة لإحدى المصالح الفنية بالوكالة، غير أنّه لم يثبت لدينا استعمال المدير العام لأربع سيارات مثلما ذكر بالسؤال مع الإشارة أنّ تقرير التفقد لمختلف أوجه التصرّف في الوكالة الوطنية لحماية المحيط الذي أذن به السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة في مراحله الأخيرة وستتمّ الإفادة بما كلّ ما سيكشف عنه التقرير في هذا الخصوص.

4- **بالنسبة لإدارة المؤسسة والتصرف في مواردها المالية والبشرية وأداءها**، لاحظت الوزارة ضعفا في انجاز برامج ومشاريع الوكالة المدرجة بالميزانية التي لم تتجاوز خلال 2016 14،4%، وللغرض تمت دعوتها إلى تحسين نسق الانجازات واستحثاث استهلاك الاعتمادات، كما تم احداث لجنة صلب الوزارة تقوم بالمتابعة المستمرة لإنجاز مشاريع المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون المحلية والبيئة بما فيها الوكالة الوطنية لحماية المحيط، هذا وقد تمت مطالبة الوكالة الوطنية لحماية المحيط بإبرام عقد أهداف والقدرة على الأداء للسنوات 2016- 2020.

وتبرز الجداول التالية تطور أهم المؤشرات المرتبطة بعمل الوكالة خلال سنتي 2016 - 2017 التي تهم بالخصوص المراقبة والدراسات والصلح مع المؤسسات الملوثة ومتابعة الأوساط الطبيعية وغيرها:

المؤشرات	كامل سنة 2016	الثلاثية الأولى من سنة 2016	الثلاثية الأولى من سنة 2017
كراسات الشروط البيئية	887	251	271
عدد دراسات إزالة التلوث والتصفية الأوّلية	362	31	101
عمليات المراقبة والمتابعة	4395	1199	1487
محاضر المخالفات	276	48	127
محاضر المخالفات المحالة على القضاء	343	41	99
عمليات التصّالح في المخالفات البيئية	15	4	22

عدد التحاليل المتعلقة بمتابعة الأوساط المائية	5263	1851	2616

كما يبرز الجدول التالي تطور انجاز ميزانية التنمية للوكالة:

نسبة انجاز الميزانية كامل سنة 2016	نسبة انجاز الميزانية خلال الثلاثي الأول من سنة 2016	نسبة انجاز الميزانية خلال الثلاثي الأول من سنة 2017
14,40%	3,29 %	23,00 %

5- فيما يخصّ إلحاق إطار ليشغل خطة رئيس مديرية الشؤون الإدارية والمالية بالوكالة فإنّ الأمر يتعلّق بتدعيم الإدارة وبعث نفس جديد بها علما وأنّ هذه الخطة شاغرة منذ ما يناهز الثلاثة سنوات ولم يتسنّى سدّ الشغور من داخل المؤسسة، مما أثّر سلبا على نسق العمل وتنفيذ البرامج والمشاريع، وتجدر الإشارة إلى أنّ المعني بالأمر الذي تمّ إلحاقه يتمتّع برتبة متصرّف رئيس من خرّيجي المدرسة الوطنية للإدارة بتونس منذ ماي 1998 اختصاص تصرّف إداري ومالي وبالتالي فإنّه تتوفّر فيه شروط التسمية والكفاءة.

ذلك ما أمكن الإفادة به خلال الآجال القانونية للإجابة (عشرة أيام) وسيقع مدّكم بإجابة إضافية حال استكمال التفقدية العامة بالوزارة لمهمة الرقابة للوكالة الوطنية لحماية المحيط وذلك في أفضل الآجال.